السياسة القطنية المستديمة للحكومة

تعرض حضرة زميلي عبد الرحمن افندى سرى للسياسة القطنية المستديمة للحكومة وأدلى فى بحثه بحجج وأدلة كثيرة استند فى بعضها على ارقام وأحصاءات مختلفة اظهر بها انه :

اولا فيما يختص بتحسين الانتاج :

« لا يوجد أمل كبير فى تحسين الانتاج . فاذا فرض انه تيسر الوصول بالانتاج الزراعى فيما يختص بالقطن إلى قمته فلن نصل به الى اكثر من زيادة ٢٣ رطلا فقط على متوسطه فى سنة ١٩٢٩ ، ومثل هذه الزيادة ، بل ضعفها ، لا يمكن أن تعوض علينا ما سنتكبده من بذل الجهود لبلوغ هذه النتيجة »

ثانيا — فيما يختص بتخفيض نفقات الزراعة :

« ان ما أشارت اليه المذكرة فى سبيل تخفيض نفقات الرى واجور العمال وثمن البزور غير مجد ، ولا يظن ان فى الاستطاعة العمل على تخفيضها من طريق مباشر تخفيضاً نسبياً »

ثالثا — فيما يختص بالانتاج الكبير من الاقطان ذات الاستعمال السائد :

« لا داعى لأن نقصر الانتاج الكبير على الاقطان ذات الاستعمال السائد وما ضرنا لو كان انتاجنا الكبير من الانواع الطويلة التيلة ما دمنا نقبل بيعها بالسعر الذى يسمح لنا بمنافسة الغير . »

رابعاً — فيما يختص بتحديد زراعة السكلاريدس :

«لا داعى لأن نخص السكلاريدس بالتحديد فى المساحة فى الوقت الذى زادت فيه مساحة الأصناف الاخرى المماثلة له كالعرض والجيزة ٧ والنهضة والفؤادى »

---

(١) بعض ملاحظات عن بحث حضرة عبد الرحمن افندى سرى فى هذا الموضوع (وقد نشر فى العدد السابق من الفلاحة)

« ومن المنتظر ان تزيد نسبة تلك الاصناف المماثلة للسكلاريدس فى العام المقبل إلى الضعف فأى دليل يقنعنا بعد ذلك بضرورة بقاء قانون التحديد »

وقد جاء فى كثير من أقوال حضرة الزميل وحججه ما يستدعى شيئاً من المراجعة والمناقشة وهو ما اتعرض له الآن فى هذه الكلمة .

أولا — تحسين الانتاج :

اكثر ما يسترعى النظر فى بحث حضرة عبد الرحمن افندى سرى عدم اعتقاده بأمكان تحسين الانتاج فى مصر مهما بذل فى ذلك من العناية . وفى هذا مبالغة كبيرة جداً نناقشها فيما يأتى :

من البديهى ان تحسين الانتاج يمكن الوصول اليه بطرق كثيرة منها : —

١ — اختيار الاصناف ذات المحصول الوافر أو اختيار التقاوى الطيبة

٢ — تحسين العمليات الزراعية (الخدمة)

٣ — اصلاح الاراضى الضعيفة

٤ — تحسين الرى والصرف

٥ — اعداد الاراضى البور للزرع

٦ — مقاومة العوامل التى تضر بالمحصول (الآفات)

ولنبحث فى كل واحدة من هذه الطرق على حدة لنرى مبلغ تأثيرها فى زيادة الانتاج

١ — اختيار الاصناف ذات المحصول الوافر او اختيار التقاوى الطيبة — ليس هناك حجة أقوى على ما تأتى به الاصناف الكثيرة الغلة من زيادة المحصول من أرقام حضرة الزميل نفسه وهى التى تعطى متوسط محصول الجيزة ٧ والأشمونى فى كثير من مديريات القطر أى ان متوسط زيادة محصول الجيزة ٧ عن الاشمونى للفدان الواحد فى المديريات الأربع المذكورة هو ٧٠ رطلا وهى زيادة تختلف بين ١٥ و٢٠ فى المائة. فهل هذا فرق يستهان به من حيث كمية المحصول فقط ؟ وما تكون الحال عند

ما يضرب فرق المحصول فى فرق الثمن أيضاً ؟ والجيزة ٧ يباع تأكيدا فوق كونتراتات الاشمونى . وفيما يلى بعض المتوسطات التى ذكرها حضرته

المديرية	جيزة ٧	أشموني	زيادة جيزة ٧ عن الاشمونى
	ط ق	ط ق	ط ق
أسيوط	٦ر٤٤	٥ر٦٣	٠ر٨١
الغربية	٤ر٢٢	٣ر٧٨	٤٤ ر
الشرقية	٤ر٤٧	٣ر٥٠	٩٧ ر
البحيرة	٤ر٠٢	فؤادى ٣ر٤٢	٦٠ ر
متوسط			٧٠

وهذا المثال الذى اخترناه هنا من أقوال حضرة الزميل نفسه ليس أحسن ما يساق للتدليل على زيادة الانتاج بادخال أصناف ذات محصول وافر لأن قطن الأشمونى نفسه من الاصناف الحسنة الانتاج فى مصر . وما أوضح ما تكون عليه المقابلة وأعظم ما تكون عليه الزيادة لو قابلنا الجيزة ٧ أو المعرض بالسكلاريدس اذ لا شك أن الزيادة تكون من قنطار الى اثنين فى الفدان .

وما يقال عن استعمال أصناف ذات محصول وافر يقال أيضا عن استعمال تقاو طيبة ذات محصول وافر . فالفرق بين سكلاريدس الدومين الجديد و بين السكلاريدس التجارى من حيث المحصول والتيلة فرق محسوس استحقت عليه الدومين الكثير من الشكر منذ سنوات عديدة

من هذا يتضح أن العمل على إحلال الاصناف الكبيرة الانتاج محل الاصناف الأقل منها انتاجاً والعمل على تحسين البزور من العوامل الفعالة فى تحسين الانتاج تحسينا محسوسا .

٢و٣ — تحسين العمليات الزراعية والخدمة واصلاح الاراضى الضعيفة —

لا تحتاج هاتان النقطتان الى كثير من البحث والتدليل فان مشاهداتنا العملية أثناء مرورنا فى المزارع المختلفة ترينا بأجلى وضوح الفارق الكبير بين الزراعات المختلفة الناجم من الخدمة الطيبة والاتقان فى العمليات الزراعية واعطاء السماد المناسب والرى فى المواعيد المطلوبة واصلاح القطع التالفة فى الحقل وغير ذلك

فلو أن كل زراع القطر كانوا فى عنايتهم بزراعتهم ومقدرتهم على القيام بالعمليات الزراعية على أحسن وجه مثل مزارع خاصة جلالة الملك أو مصلحة الاملاك الأميرية (ذكر الزميل هاتين الزراعتين) لكان لنا من زيادة الانتاج الشىء الكثير

وقد اعترف الزميل فى بحثه بما يترتب على وفرة المياه وانتظام الرى من الفائدة فقال انه « قد يؤدى ذلك الى زيادة قناطير فى الفدان . وقد يكون التبكير فى الزراعة سببا لمثل هذه الزيادة فى عام من الاعوام » ثم عاد فاستدرك الكلام قائلا « ولكنه فى مجموعه لن يعوضنا بالقدر الذى يتوقعه الجمهور من زيادة الانتاج » ولا استطيع ان افهم كيف ان زيادة قنطارين فى الفدان نتيجة لتحسين الرى ومثل هذه الزيادة نتيجة التبكير فى الزراعة ، أى أربعة قناطير بحسب تقدير الزميل ، لا تعوضنا بالقدر الذى نتوقعه

على اننا اذا قلنا فى تواضع أنه اذا ما هيئت الفرص الى الزراع للقيام بالعمليات الزراعية على الوجه المرضى وسهل عليهم الحصول فى الوقت المناسب على المال المطلوب لهذه العمليات الزراعية المختلفة والاسمدة النافعة والبزور الطيبة وقدمت لهم المواشى الكافية للعمل أو الآلات الزراعية الضرورية وسهل عليهم كذلك الحصول على الماء فى الفترات التى يتطلبها الزرع وتمكنوا من إصلاح القطع التالفة أو الضعيفة فى أراضيهم وغير ذلك من الوسائل التى تساعد على تحسين الزراعة فأننا لا شك حاصلين على تحسن محسوس فى الانتاج

٤ و ٥ — تحسين الرى والصرف واعداد الاراضى البور للزرع —

اذا ما توافر لمصر المال اللازم لحفر الترع والمصارف ولاتخاذ ما يلزم من الاحتياط لحجز

الماء الكافى فى مدة الصيف لتغذية هذه الترع لرى الاراضى البور الغير المزروعة الموجودة فى مصر الآن فان ما يتحقق من تحسن الانتاج نتيجة لذلك ليزيد عما نتوقعه

والاكثار من انشاء المصارف الآن فى المديريات التى تشبعت اراضيها بالماء تزد غلة هذه الاراضى زيادة محسوسة . اذ اين اراضى المنوفية الآن مما كانت عليه من قبل من حيث الغلة فى أى محصول من المحاصيل ؟ وما الذى اتلفها ؟ هذه كلها نقط تكاد تكون من البدهيات فى الزراعة

وقد ذكرها حضرة الزميل نفسه فقال « نعم قد يؤدى تحسين الصرف فى منطقة معينة الى مضاعفة محصول الفدان فيها » ولا يستطيع أحد أن ينكر أن تهيئة أرض غير مزروعة لتصبح صالحة للزراعة فتعطى محصولا بعد أن كانت لا تعطى شيئا وأن أصلاح طبيعة أرض أنهكها الماء لتصبح أكثر صلاحية للزرع هما خطوتان جديتان عظيما الاثر فى تحسين الانتاج

٦ — *مقاومة العوامل التى تضر بالمحصول* — ما الذى كاد يقضى على زراعة السكلاريدس فى مصر وجعل زراعته خاسرة فى كثير من جهات الوجه البحرى ؟ أليس هو مرض الشلل ؟ ألم يذكر حضرة الزميل نفسه أن أصابة الشلل للسكلاريدس بلغت فى بعض الجهات ٩٥ فى المايه ؟ وكم نخسر سنويا من جراء دودة اللوز القرنفلية ؟ ألم تنشر وزارة الزراعة من عهد قريب أحصاء عن نسبة أصابة اللوز بهذه الدودة فكانت حوالى ٥٠ فى المايه ؟ ألم يقدر الخسارة أكثر المشتغلين بالدودة بأنها نحو ٢٠ — ٢٥ فى المايه ؟ وقدرها المستر ويلككس بأنها تختلف بين قنطار وقنطار ونصف فى الفدان فضلا عما يتسبب من أتساخ القطن الغير المصاب

وبعد هذا يتقدم الينا حضرة الزميل قائلا « كما أن إصلاح طرق الصرف فى المناطق المحتاجة لذلك وتحسين وسائل الرى وما نستطيعه فى سبيل مقاومة الآفات وأدخال الآلات الزراعية الحديثة وغير ذلك من الأصلاح العام لن تنتج لنا زيادة عن ربع قنطار آخر فى الفدان »

ان مانستطيعه فى سبيل مقاومة الآفات مسألة لا يمكن فى الواقع مناقشتها ولا تحديد مقدار ما يمكن ان تصل اليه جهودنا فى امرها ولكن فداحة الخسارة الناشئة من هذه الآفات يجب ان يلهب الهمم فى سبيل مقاومتها

اما ما استطعنا عمله للآن فى هذا السبيل فهو واضح فى مسألة الشلل الذى يصيب القطن السكلاريدس فاننا وان لم نعثر على علاج لهذا المرض، نعمل الآن دائما للحصول على انواع تتمتع بمناعة أو مقاومة طيبة . وقد حصلنا فعلا على سخا ٤ وهو منيع . وعلى الجيزه ٧ وهو شديد المقاومة جداً وعلى المعرض وهو جيد المقاومة و بفضل هذه الانواع ، وهى وسيلة من الوسائل التى « نستطيعها فى سبيل مقاومة الآفات » قد عملنا عملا نافعاً لتحسين الانتاج واما ما استطعنا عمله للآن فى دودة اللوز (باصدار قانون تبخير البزرة وقانون حلج القطن وقانون تقليع الحطب وغير ذلك) فعلى الرغم من قلة فائدته فانه مجد

واما ما نستطيع عمله فى المستقبل فهو موقوف على تفكير المشتغلين في هذا الموضوع واعمالهم ولا يمكن لأحد ان يقدر تأثيره ولكنه ليس هناك أدنى شك فى ان فى استطاعتنا عمل شىء وان أى عمل نعمله فى سبيل تقليل ضرر هذه الآفات مهما صغر تأثيره تكون له نتيجة فى تحسين الانتاج

ثانياً — تخفيض نفقات الزراعة :

يقول حضرة الزميل ان العمل على تخفيض نفقات الزراعة غير مجد وهذا كثير أو ليس توفير الماشية للفلاح كما يقترح الزميل سبيلا لتخفيض النفقات الزراعية ؟ اليست سلفيات البنك الزراعى بفائدة معتدلة سبيلا أخرى لتخفيض النفقات الزراعية ؟ أو ليس ما تقوم به الحكومة من بيع البزرة الطيبة والاسمدة الكيماوية بالأجل سبيلا من سبل تخفيض النفقات الزراعية كذلك ؟

أو ليس فيما نأمل من تقدم الجمعيات التعاونية وانتشارها وقيامها بشراء الاسمدة

والبزور و بناء المخازن والتوسط فى بيع المحاصيل والتأمين على الماشية من سبل تخفيض النفقات الزراعية ؟

أو ليس البحث الذى يدور الآن فى مصاريف نقل القطن و بيعه سبيلا مجدية لتخفيض النفقات الزراعية ؟ لا شك ان هذه وأمثالها كلها سبل مجدية نافعة

ثالثاً — الانتاج الكبير من الاقطان ذات الاستعمال السائد :

يقول حضرة الزميل وما ضرنا لو كان انتاجنا الكبير من الانواع الطويلة التيلة مادمنا نقبل بيعها بالسعر الذى يسمح لنا بمنافسة الغير

لاشىء يضرنا ولا شىء يمنعنا مطلقاً من ذلك وها نحن سائرون فيه فأن زراعة المعرض ، وهو أطول تيلة من السكلاريدس ، تزداد عاماً بعد آخر بنسبة كبيرة ، ولكن هل نستطيع تطبيق ذلك على السكلاريدس وقد قل محصوله ونقص الفرق فى الثمن بين الصعيدى و بينه إلى حد لم تعد معه زراعته مربحة ؟

وليس قانون تحديد مناطق السكلاريدس الا مظهراً آخر من مظاهر تدخل الحكومات فى حرية الفرد لمصلحته ، فالحكومة بسن هذا القانون كانت على اعتقاد أن الطلب على السكلاريدس أصبح محدوداً عما كان عليه قبلا (أى أن الاكثار من زراعته ينشأ عنها تخفيض آخر فى ثمنه) وأن زراعته فى كثير من المناطق الجنوبية المدلتا لم تعد مربحة فلكى تحصل على الغرض من تقليل الانتاج من هذا الصنف واحلال غيره من الاصناف بدلا منه فى المناطق التى لا يجود فيها بحيث تكون كثيرة الغلة ولو أنها أقل ثمنا ، سنت الحكومة قانون تحديد المساحة وهى فى الحقيقة خطوة سريعة مقربة لما كان متوقعاً حصوله من الزراع أنفسهم . وهى كذلك وسيلة مصطنعة للمحافظة نوعا ما على الفرق فى الثمن بين الصعيدى والسكلاريدس . ولو استطاع أحد أن يقدم لمصر قطنا له صفات السكلاريدس على أن يكون لها من محصوله ما يجعله يباع على أساس الصعيدى الآن لقدم بذلك خدمة جليلة لمصر ، لانه نظرا الى صغر الفرق الموجود

الآن بين ثمن القطن الأمريكى والقطن المصرى وكبر الفرق بين الصفات فيهما فان كل تيلة من تيلات قطننا فى مصر تستهلك فى مغازل أوروبا قبل أن يفكر واحد من هذه هذه المغازل فى استيراد تيلة واحدة من القطن الامريكى .

والحقيقة الواضحة هو أن مزايا التيلة وحدها لم تعد كافية لأن تعوض علينا نقص المحصول لذلك يجب أن يكون الغرض الاول الحصول على قطن ذى تيلة ممتازة ووافر المحصول . واذا لم نستطع الحصول على الاثنين معا فلنضحى قليلا من هذا أو ذاك على أن نحصل على أكبر ما يمكن من حاصل ضرب الثمن فى المحصول . وهذا يؤدى بنا الى البحث فى موضوع انتاج القطن المصرى وعلاقته بالقطن الامريكى .

هذه ولا شك مسألة لها أهميتها الكبيرة بالنسبة لمصر وليست من المسائل التى يستطيع كل واحد منا أن يبدى فيها رأيا مقطوعا بصحته .وقد خسرت ولا تزال تخسر ميزانية الدولة كثيرا من الاموال تحت تأثير ارشادات ونصائح وضغط كبير مما لم يصدر فى كثير من الاحوال عن خبرة حقيقية ودراية بأصول الموضوع ودقائقه . وبصرف النظر عن أن بعض هذه الارشادات كان بحسن نية أو بغيرها فاننى أناشد من يتعرضون لمثل هذه الموضوعات الاقتصادية الهامة أن يتريثوا فى آرائهم وأن لا يقصروا بحثهم على ناحية واحدة من الموضوع الذى يهتمون به فان موارد الدولة الاقتصادية حلقات فى سلسلة واحدة يحدث أى تغيير فى حلقة من حلقاتها تأثيره فى باقى الحلقات أيضا . ويجب أن لا ينسينا إصلاح تنشده فى حلقة من الحلقات درس التأثير الذى يحدث فى الحلقات الاخرى وموازنة النتيجة النهائية من مجموع هذا التأثير

واذا تعرضنا للبحث فى السياسة القطنية فى مصر فيجب ألا نعالجه تحت تأثير الظروف الحالية الاستثنائية للعالم فان الازمة العالمية الموجودة الآن حالة مؤقتة يصح أن يفكر فى علاجها ما دامت الأزمة قائمة وهو الأمر الذى تقوم به كثير من الهيئات الزراعية الآن مدلية بآرائها ونصائحها . وهناك ثلاث نقط يرتكز عليها هذا البحث :

(ا) مصر من البلاد المنتجة للقطن وتتوافر فيها الشروط الآتية :—

١ — إنها مارست زراعة القطن لمدة طويلة اكتسبت فيها خبرة عظيمة وسمعة طيبة .

٢ — إنها تتمتع بظروف زراعية تجعل انتاجها النسبى (أى إنتاج الفدان الواحد) أعلى من أى إنتاج آخر فى العالم .

٣ — إنها تنتج قطنا ممتازاً عن غيره فى صفات التيلة — الطول والنعومة والدقة والمتانة — وهذه الصفات الممتازة فى التيلة أعطت القطن المصرى ثمنا أعلى من القطن الامريكى الذى يلى المصرى فى الصفات المرغوب فيها .

(ب) التطور فى المنسوجات القطنية والطلب عليها : كان الفرق فى الثمن من بضع سنين بين القطن الامريكى والقطن المصرى كبيرا واستمر هذا الفرق يتضاءل تدريجاً حتى أصبح الآن صغيراً جداً . والتدرج فى صغر الفرق هذا راجع لعدة أمور منها :

١ — أن الصناعات الخاصة التى كانت تتطلب القطن المصرى فقط قد قل الأقبال عليها .

٢ — زاد احتياج العالم الآن إلى البضائع الرخيصة نوعا باكثر مما كان عليه ذلك سابقاً .

٣ — أصبح من الممكن إستعمال الاقطان غير الممتازة جداً فى صفات تيلتها لأخراج صناعات جيدة بثمن غير كبير

لهذه الاسباب لم يعد الفرق بين صفات تيلة القطن المصرى وتيلة القطن الامريكى مبرراً للفرق القديم بين الثمنين، وانخفض هذا الفرق فى الثمن إلى حيث يمكن أن يتوازن مع الفرق فى الاستعمال .

(ج) المزاحمة التى تتعرض لها مصر من زراعة القطن فى بلاد أخرى :

كلنا يعلم أن أكثر الأمم الأوروبية تسعى الآن إلى زراعة القطن فى مستعمراتها أملا فى أن تسد حاجتها من أقطان هذه البلاد بسعر أقل مما تدفعه الآن لمصر وامريكا

بعد استيعاب هذه النقط الثلاث علينا أن نرى ماذا تكون عليه سياستنا القطنية فى مصر : أزيادة الانتاج أم تقليله ؟

ولنبحث فيما يعود علينا اذا انقصنا الانتاج فى مصر وظلت الأقطار الأخرى على ما هى عليه من انتاجها فماذا يحدث ؟

أولا — قد يرتفع سعر القطن المصرى قليلا (بالنسبة للأمريكى) فى السنتين أوالثلاث سنوات الأولى وهذا الأرتفاع طبعاً يتناسب مع قلة الأنتاج . وذلك لأن المصانع التى تعتمد على القطن المصرى الآن ستتمسك بطلبه فيرتفع الثمن لقلة المعروض

ثانياً — تبدأ المصانع التى تنسج القطن المصرى فقط فى العدول عنه تدريجاً واستعاضته بقطن أرخص منه تستطيع أن تؤدى به الكثير من أغراضها ويكون مكسبها منه أوفر و بذلك نفقد الكثيرين من عملائنا

ثالثاً — نقدم فرصة طيبة لمن ينافسوننا فى زراعة القطن لأن ارتفاع ثمن قطننا يشجعهم على محاولة زراعته فى ممتلكاتهم ليحصلوا على طلباتهم بثمن أرخص

وما دمنا مضطرين أن نعتبر القطن أكبر مورد لثروتنا لذلك وجب علينا أن نعمل على المحافظة على مركزنا الخاص باتخاذ كل الوسائل التى تمكننا من تقديم أقطاننا الى عملائنا بسعر مغر لهم وكلما صغر الفرق فى الثمن بين الاقطان المصرية والاقطان الأمريكية كثر الطلب على أقطاننا وانصرفت المعامل عن القطن الامريكى ، وتعذر الأمر على الأقطار الأخرى التى تحاول زراعة القطن لمنافستنا وأصبح سبيلهم أكثر صعوبة ودقة وأقل نجاحاً .

و يتلخص رأيى فى السياسة القطنية فى مصر فيما يأتى :

١ — ان ننتج من القطن ما نسد به جميع الطلبات التى تقدم الينا

٢ — ان نتخذ من الوسائل الداخلية مانستطيع به تحمل صغر الفرق فى الثمن بين القطن الامريكى والقطن المصرى وأن نعرف انه كلما صغر الفرق زاد الطلب على اقطاننا وذلك

(ا) — بزراعة الاقطان الوافرة المحصول

(ب) — بتقليل نفقات الزراعة

٣ — ان تظل اقطاننا متمتعة دائما بالصفات التى تجعلها ممتازة على الاقطان الامريكية لذلك يجب أن يوجه اهتمامنا نحو ايجاد اقطان وافرة المحصول وممتازة فى الصفات

رابعاً — تحديد مساحة السكلاريدس :

لا اظن ان المقصود بتحديد زراعة السكلاريدس أمر موجه ضد قطن السكلاريدس فى حد ذاته على اعتباره قطناً وانما لوحظ أن هذا القطن مع ما وصل اليه من الثمن وقلة المحصول خصوصاً فى المناطق الجنوبية من الدلتا اصبحت زراعته ليست فى مصلحة الزارع لذلك رؤى تحديد زراعته فى المناطق الشمالية حيث يكون له من محصوله مايجعل زراعته مربحة ، وحيث يؤمل أن يكون في تقليل الناتج منه بعض التحسين فى ثمنه

ولو استطاع زراع السكلاريدس ان يبيعوه بثمن المعرض أو الجيزة ٧ لما كان هناك ما يدعو مطلقا لتحديد زراعته

والواقع ان قانون تحديد مساحة السكلاريدس كما أسلفت القول خطوة معجلة لما كان سيحدث من تلقاء نفسه لأن اكثر زراع الجزء الجنوبى من الدلتا كانوا لا شك مقلعين عنه بعد أن رأوا من محصوله وثمنه ما يجعل غيره من الأقطان الأخرى مفضلا عليه ، والقانون كذلك شبه تجربة الزامية لمن كانوا متمسكين بزراعته فى الجهات التى اصبح لا يجود فيها من الدلتا ليروا رأى العين ان أصنافاً أخرى من القطن اكثر ربحاً لهم منه وهى توطئة أيضاً للزيادة فى زراعة أصناف مثل المعرض والجيزة ٧ لها من محصولها وصفات تيلتها مايسمح بمنافسة القطن الامريكى من حيث الثمن وحسن الصفات وهى السياسة التى يجب أن تسير عليها مصر فى انتاجها القطنى .

محمد عزيز فكرى
أخصائى فى تربية النباتات
بالجمعية الزراعية الملكية